

وإذ تضع في اعتبارها المادة ٣٤ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقرار الجمعية العامة رقم ٣٤٨٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ والمتعلق باستعراض تنفيذ هذا الميثاق ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية المبادئ المحددة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والعلاقة الوثيقة بين الميثاق والإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وإذ تدرك أن الشروع الفوري في جولة عالمية للمفاوضات بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية واختتمامها بنجاح سيكون مساهمة هامة في حل المشاكل الاقتصادية الدولية ضمن إطار إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي التنمية العالمية المطردة ، ولا سيما تنمية البلدان النامية ،

١ - تقرر أن تجري في دورتها التاسعة والثلاثين ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعداد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، استعراضها شاملاً لتنفيذها ، وفقاً لما تنص عليه المادة ٣٤ منه :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يعد تقريراً عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، على أساس المعلومات التي تقدمها الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية المعنية ، وأن يقدمه في الدورة التاسعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ :

٣ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء التعاون مع الأمين العام في الجهد الذي يبذلها في إعداد التقرير المطلوب في الفقرة ٢ أعلاه :

٤ - تدعى جميع الدول الأعضاء إلى الاشتراك الفعال في الاستعراض الذي سيعجرى في عام ١٩٨٤ لتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية :

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين بندًا معنوناً «استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية» .

ـ ملائمة مكتففة ، ومشاكل هيكلية ، وسوء تكيف ، وإمكانيات مشكوك فيها للنمو الطويل الأجل ،

١ - تعتبر أن استمرار أو تردي الحالة الراهنة قد يفضي إلى جو من الريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة إلى التعاون الاقتصادي الدولي وكذلك بالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين ~

٢ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الاقتصادية الدولية الخطيرة ، ولا سيما في البلدان النامية ، وإزاء التوقعات المنشقة عن الاتجاهات الحالية في الاقتصاد العالمي ، التي إن استمرت ، ستعرض للخطر بلوغ أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث :

٣ - تحيث جميع الدول ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على مواصلة الجهد المضادرة لعكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية وللتغلب على الحالة الاقتصادية الحرجية الراهنة التي توثر بصفة خاصة على البلدان النامية :

٤ - ترجو من الأمين العام أن يحلل أيضاً ، كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض وتقدير الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، الاتجاهات السلبية الحالية في الاقتصاد العالمي التي توفر على التعاون الاقتصادي الدولي وتعرض للخطر الجهد المبذول للوفاء بأهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، وأن يورد هذا التحليل على نحو ملائم في «دراسة الحالة الاقتصادية في العالم» وفي غيرها من الوثائق التي ستعود من أجل استعراض وتقدير الاستراتيجية الإنمائية الدولية .

المجلسـةـ الصـامـةـ ١١٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٢٠٤/٣٧ - استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦)
المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمن الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والتي وضعت أساس النظام الاقتصادي الدولي الجديد .